دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية الاجتماعية في الجزائر

د.براهيمي آسية	أ. حمودي إيمان
المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان، مخبر:إدارة الأفراد و المنظمات	جامعة تلمسان، مخبر الحوكمة العمومية والاقتصاد الاجتماعي
bra.assia@gmail.com	Imane.hamoudi@univ-tlemcen.dz

The role of civil society organizations in supporting social development in Algeria

تاريخ الاستلام: 2022/10/31 تاريخ القبول: 2022/11/30 تاريخ النشر: 2022/12/12

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور و أهمية منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية بمختلف أشكالها وميادينها ،ولقد أكد العديد من المفكرين على العلاقة التكاملية و علاقة التأثر لكلا منهما ،حيث أنهما من المفاهيم التي شاعت وانتشرت في إطار ما يعرفه العالم من تغيرات في المفاهيم السائدة ،وقد برز مفهوم المجتمع المدني بربطه بمجموعة من المتغيرات الدولية والإقليمية المتعلقة منها بوجه الخصوص بالتحرر الاقتصادي والمشروع الفردي والابتعاد عن التخطيط المركزي إلى جانب تلك السياسات المتعلقة بالتحول الديمقراطي وتراجع الإنفاق العام للحكومات، وقد برهنت التطورات المعاصرة على أهميته كآلية لتحقيق التنمية في جميع مبادئها السياسية ،الاقتصادية ،البيئية و الاجتماعية ،هذه الأخيرة التي تعتبر كوسيلة وغاية في نفس الوقت لتحقيق أكبر قدر من استثمار وتنمية جهود المواطنين في المجتمع وتأكيد استمرارها وتنميتها بالتعليم و التدريب والممارسة للقيام بدور أكبر فاعلية و ايجابية

الكلمات المفتاحية: التنمية ،التنمية الاجتماعية ،المجتمع المدني

Abstract:

This study aims to highlight the role and importance of civil society organizations in achieving development in all its forms and fields. Many thinkers emphasized the complementary relationship and the relationship of vulnerability to both of them. These concepts are common and spread within the framework of what the world knows of changes in prevailing concepts, The concept of civil society has emerged by linking it to a range of international and regional variables, namely economic liberalization, individual enterprise and away from central planning, along with policies related to democratic transformation and the decline in public expenditure by governments, The current developments have proven its importance as a mechanism for achieving development in all its political, economic, environmental and social principles, which are considered as a means and a goal at the same time to maximize the investment and development of citizens' efforts in society and to ensure their continuation and development in education, training and practice to play a more effective role and positive

Key Words : Development ,Social development, Civil society

Jel Classification Codes: I15,O15,

المقدمة :

في الآونة الأخيرة من القرن العشرين شهد العالم نمو حركة المؤسسات غير الحكومية وتطورها؛ الأمر الذي مهد لتصاعد موجات فكرية حول المجتمع المدني ودوره كشريك أساسي في التنمية، وأصبحت قضايا المجتمع المدني تمثل إحدى أهم القضايا المطروحة على جدول أعمال القرن الحادي والعشرين ويأتي دور هذه المؤسسات باعتبارها قناة تنموية تعمل على توعية أفراد المجتمع بأهداف وبرامج التنمية الاجتماعية ،وتعمل على دمج مصالح ورغبات الشرائح في المجتمع وتقديمها في شكل طلبات للسلطات المحلية أو الوطنية من أجل تحقيقها. وتعد المشاركة خيارا استراتيجيا لا مفر منه في الوقت المعاصر فهي عملية مكملة لمنظومة الدولة ومنظمات المجتمع المدني (يحياوي، 2011)، حيث أن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني أنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظامٍ للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع .

كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمع من دون دولة، بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ومن أجل موازنة قوتها. فلم يتطور المجتمع المدني في الغرب لتفويض الدولة، لقد كان المجتمع المدني والدولة القوية حصيلة التطور المتوازي .كما أن الدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني أو في تطور مجتمع مدني صحي من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع، وأيضًا تقديم حوافز له. وعلى الصعيد المقابل فإن منظمات المجتمع المدني تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع السياسة، إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها بما فيها برامج التنمية الاجتماعية (قرزيز و يحياوي، 2008)،هذه الأخيرة التي تمثل الجانب التنموي الديناميكي الداخلي في الدولة ،والذي يعنى بصورة مباشرة في تعزيز التقارب الاجتماعي داخل الدولة بصورة عصرية تواكب ما وصلت إليه الدول الأخرى في هذا الجانب ، وفي تفعيل دور المواطنين في الانخراط في الحياة الاجتماعية ،وتقديم خدمات اجتماعية ذات جودة عالية تتلاءم مع احتياجات المجتمع المحلي بعد دراسته بصورة عميقة عبر التخطيط الاستراتيجي وذلك بهدف تحقيق الارتقاء بالحياة .

1- إشكالية الدراسة:

تتضح إشكالية البحث في السؤال التالي: **ما هي طبيعة مساهمة منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية الاجتماعية ؟**

تحت هذه الإشكالية تندرج الأسئلة التالية :

- ما هي طبيعة منظمات المجتمع المدني و عملية التنمية الاجتماعية ؟
- ما هي العوائق التي تعترض مساهمة منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية؟

2- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية وأثر ذلك على رفاهية وتنمية المجتمع واستقراره بالإضافة إلى معرفة أهم المعوقات والمشاكل التي تحد من دور المجتمع المدني في سبيل تحقيق التنمية.

3- أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية الموضوع الذي تتناوله أي موضوع التنمية الاجتماعية حيث أن التنمية أصبحت هدفا ملحا لكافة الشعوب و الدول التي تسعى للقضاء على كافة المشاكل التي يعاني منها المواطن، ومن أهم أولويات المجتمع المدني التصدي ومحاربة كافة المشكلات الاجتماعية التي يرغب المجتمع في التخلص منها خصوصا مشكلات الفقر والبطالة و المشكلات الخاصة بالطفولة و المرأة

4- تقسيمات الدراسة

*منظمات المجتمع المدني

* ماهية التنمية الاجتماعية

* دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم التنمية الاجتماعية في الجزائر

أولا:منظمات المجتمع المدني

1- مفهوم المجتمع المدني :

أ- **التطور التاريخي :**

بالطبع كانت الأديان السماوية سباقة في الدعوة إلى العمل الخيري بجميع أشكاله، أما على المستوى الوضعي فقد نشأ مفهوم المجتمع المدني أول مرة في الفكر اليوناني حيث أشار إليه أرسطو باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين"، أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني تطور هذا المفهوم في القرن الثامن عشر حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع، وبدأت حركة الجمعيات بالتبلور كنسق يملك الأحقية للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي .وفي نهاية القرن ذاته تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير أموره الذاتية بنفسه وأن لا يترك للحكومة إلا القليل .وفي القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث عد كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي . وفي القرن العشرين طرح المفكر الإيطالي جرامشي مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الايدولوجي منطلقًا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الايدولوجية وقد اهتمت المجتمعات المعاصرة بعمل منظمات المجتمع المدني، حيث تم طرحه على المستوى الدولي تحت عنوان برنامج الأمم المتحدة التطوعي في عام 1967 ، وتطورت العملية التطوعية وتجدرت حتى أصبحت معيارًا ومؤشرًا قويًا للتنمية والتقدم.

وتتكون منظمات المجتمع المدني من الهيئات التي تسمى المؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية،والنقابات المهنية والعمالية، وشركات الأعمال، والغرف التجارية والصناعية، المؤسسات الخيرية،والجمعيات المدنية، والهيئات التطوعية، وجمعيات حقوق الإنسان، وجمعيات حقوق المرأة، والنوادي الرياضية، وجمعيات حماية المستهلك، وما شابهها من المؤسسات التطوعية .والمقصود أن نطاق المجتمع المدني ينحصر في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، ومن ثم فهو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر

وبشكل عام، كثيرة هي المصطلحات التي تتردد في الأدبيات والتي تتعلق بواقع منظمات المجتمع المدني مثل المنظمات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات العمل الخيري، المؤسسات غير الربحية، والمؤسسات التطوعية، ومؤسسات العمل التطوعي .

ولذلك فان المنظمات غير الحكومية ليست محل اتفاق حتى في الدول المتقدمة، ففي فرنسا يسمونها الاقتصاد الاجتماعي، وفي بريطانيا يطلق عليها الجمعيات الخيرية العامة، ويسميها الألمان الجمعيات والاتحادات، وفي اليابان مؤسسات المصلحة العامة وتسميها الولايات المتحدة الأمريكية المنظمات التطوعية الخاصة، وفي معظم دول إفريقية يطلق عليها منظمات التنمية التطوعية.

ورغم من اختلاف منظمات المجتمع المدني في تسمياتها وأشكالها، إلا أنها تتقاسم مع بعضها البعض مجموعة من الخصائص الأساسية مثل كونها منظمات خاصة، وغير ربحية، ومستقلة، وتطوعية بحيث يملك الأفراد الحرية بالانضمام إليها أو دعمها (ملاوي، 2008)

ب–تعريف المجتمع المدني :

نحاول التعرض لمجموعة من التعريفات للمجتمع المدني ومن هذه التعريفات ما يلي :

- ✓ عرف الاقتصاديون والسياسيون الكلاسيكيون مثل جون ستيوارت ميل وأدم سميث ا لمجتمع المدني على أنه "عالم الحرية المنضبطة على المستوى الاقتصادي والشخصي "، بينما نجد هيجل ينظر إلى المجتمع المدني نظرة أوسع باعتباره "مكانا لأشكال القوة المعنوية غير الملحوظة والخفية من قوة الأنظمة الدينية والثقافية والتربوية والمؤسسات الأخرى"
- ✓ ويعرف المجتمع المدني بأنه ''نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، وهى علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسئوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها، ومن جهة إجرائية، فإن هذا النسيج من العلاقات يستدعي لكي يكون ذا جدوى أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة،ووسيلة محاسبتها إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى" (صوفي عثمان و عرفان، 2014)
- ✓ كما يعرف المجتمع المدني بأنه " تلك التنظيمات الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام و التراضي والتسامح و الإدارة السليمة للتنوع والخلاف ،ولا تسعى إلى تحقيق أرباح مادية ،كما أنها لا تمارس السلطة ولكنها تساهم في صياغة القرارات ،خارج المؤسسات الرسمية للدولة " وهذا المعنى يضم المنظمات غير الحكومية و النقابات بكل أنواعها ، والجمعيات و الأندية وكذلك المبادرات والحركات الاجتماعية والسياسية .
- ✓ ويعرف فهمي هويدي المجتمع المدني بأنه "ذلك المجتمع الذي تعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب السياسية و النقابات و الاتحادات و الروابط و الأندية ،وجماعات المصالح والضغط ،وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي تمثل حضور الجمهور وتعكس حيوية موازية لمؤسسات السلطة تحول دون تفردها باحتكار مختلف مساحات العمل "(ديهوم و أبو رزيزة، 2017)
- ✓ ويعرف المجتمع المدني بأنه جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي

تعمل في ميادينها المختلفة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية وفي استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن تأثير رأسمالية الشركات في القطاع الخاص، حيث يساهم في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقًا لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية (النصار، 2014)

- ✓ يعرف المفكر والمناضل الإيطالي أنطونيو جرامشي المجتمع المدني أنه "ساحة للصراع داخل المؤسسات السياسية والنقابية والفكرية للمجتمع الرأسمالي، تمارس من خلاله الطبقة البورجوازية هيمنتها الثقافية أو تصعد من خلاله بشائر الهيمنة المضادة للطبقة العاملة "

وإجمالا يمكن القول أن التعريفات الكثيرة والمتعددة للمجتمع المدني التي يطرحها الباحثون و الكتاب قد تطورت مع تصاعد الاهتمام بدراسات المجتمع المدني وهي امتداد للأفكار الأساسية والنظريات التي ارتبطت بمنظري و علماء، وتركزت هذه التعريفات على مجموعة من الأمور الأساسية وهي كالأتي:

- ✓ الحيز المستقل أو المساحة القائمة في الفضاء العام بين الأسرة والسلطة
- ✓ وجود بيئة أخلاقية تحافظ على تأمين الحقوق والالتزامات
- ✓ الاحترام المتبادل لتأمين الحقوق الأساسية للآخرين
- ✓ الاستقلالية التي بدت وثيقة الصلة باختيارات الأفراد والجماعات وبالحريات التي تعتبر مكونا رئيسيا للمجتمع المدني
- ✓ الارتباط بالبعد الاقتصادي من خلال السعي لإرساء مبادئ العدالة و الفرص المتساوية (ديهوم و أبو رزيزة، 2017)

2- وظائف المجتمع المدني :

للمجتمع المدني مجموعة من الوظائف يمكن تحديدها فيما (صوفي عثمان و عرفان، 2014) :

أ- تحقيق الديمقراطية :هناك قيم عديدة تحكم المجتمع المدني منها الشفافية والتسامح(قبول الآخر)والمبادرة والتطوعية وهذه القيم جوهر الديمقراطية إذ يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر سليم لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان وبخاصة حرية الاعتقاد والرأي والتجمع والتنظيم، ومن ثم فهو بمثابة بناء لتطوير ثقافة مدنية تعترف وتحترم القيم السابقة والتي هي جوهر الديمقراطية

ب- توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين :وهي تقوم بمد يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع.

ت- التنشئة الاجتماعية :ويقوم المجتمع المدني بوظيفة التنشئة الاجتماعية للمشاركين فيها ضمن معيارين هما الاعتماد المتبادل بين الجميع والثقة، وهما عنصران أساسيان في وجود رأس المال الاجتماعي اللازم للتعاون الفاعل

ث- الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق :وعلى رأس الحاجات الحاجة إلى الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها أو الحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الحوار والنقاش العام حول القضايا العامة

ج- الوساطة والتوفيق :فالمجتمع المدني يقوم بدور الوسيط بين القادة والجماهير من خلال توفير قنوات الاتصال ونقل أهداف ورغبات الجماهير إلى الحكومة بطريقة سلمية، وبهذا تسعى في هذا الإطار إلى الحفاظ على وضعها وتحسينها واكتساب مكانة أفضل في المجتمع.

ح- التعبير والمشاركة الفردية والجماعية :فوجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سليمة

3- مكونات المجتمع المدني :

يمكن تعريف مكونات المجتمع المدني بأنها مجموع الوحدات المتنوعة والتي تشكل في النهاية منظومة المجتمع المدني ، وتنقسم مكونات المجتمع المدني إلى مكونات متوافق عليها و أخرى يتم استبعادها و هي كالأتي (ديهوم و أبو رزيزة، 2017) :

أ- مكونات متوافق عليها وهي :

- المنظمات غير حكومية
- المنظمات الحقوقية و الدفاعية
- منظمات الأعمال
- الجماعات المهنية
- الاتحادات العمالية
- النوادي الاجتماعية والرياضية
- قطاع من الجامعات غير الربحية وبمعايير محددة

ب-المكونات التي تم استبعادها وهي كالأتي :

- الأحزاب السياسية باعتبارها تسعى للوصول إلى السلطة و في حالة وصولها تفقد مبدأ الاستقلال عن الحكومة
- وسائل الإعلام لأنها قد تكون حكومية ومن ثم تفقد استقلاليتها أيضا تحت تأثير عامل غلبة تيارات سياسية عليها أو السعي للربح
- الحركات الاجتماعية لأنها تفتقد عنصر التنظيم الذي يشير إلى هيكلة قانونية معينة وعنصر الاستمرارية والاستدامة

ثانيا : ماهية التنمية الاجتماعية

1- مفهوم التنمية الاجتماعية :

صدر مفهوم التنمية الاجتماعية سنة 1944في تقرير عن التربية الجماهيرية في بريطانيا ، وتقوم الفكرة الأساسية في هذا التقرير على أن الاهتمام بالنسق القومي يجب أن ينطلق من الاهتمام بأنساق المجتمع المحلي وذلك من خلال تعليم أبناء هذه المجتمعات وتنمية

قدراتهم على توجيه مسارات التغير الاجتماعي و الاقتصادي ،لكن مفهوم التنمية الاجتماعية ليس حديثا في جوهره كما ذهب إلى ذلك "أرنست ويت " Ernest Witt لكن ما هو جديد هو محاولة تطبيق هذا المفهوم في علاج بعض المشكلات في الدول النامية و البعض الأخر يعتبر مفهوما حديثا على اعتبار أن الاهتمام بتنظيم المجتمع و تنميته ظهر عقب الفترة العلمية الثانية.

ولقد درست فكرة التنمية الاجتماعية لأول مرة بطريقة عملية ورسمية في هيئة الأمم المتحدة عام 1950 ،ويمكن بوجه عام التأريخ لانطلاق دراسات التنمية الاجتماعية لدى المشتغلين بعلم الاجتماع في الفكر السوسيولوجي المعاصر اعتبارا من الدراسة الشهيرة التي أخرجها "فليب روب" F.Roop بعنوان المدخل الى **"تنمية المجتمع** "عام 1955 وتقدم نظريته على بيان أوجه الاختلاف بين التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي بوجه عام. (يحياوي، 2011)

وفيما يلي نذكر بعض التعريف التي أعطيت لمفهوم التنمية الاجتماعية :

- ✓ في سنة 1956 صدر عن **الأمم المتحدة** تعريف رسمي التزمت به أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في العمل الاجتماعي في المجتمعات المحلية، و ينص هذا التعريف على أن مصطلح تنمية المجتمع قد ظهر في الإستخدام العالمي ليشير إلى "العمليات التي تتوحد بها جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية و الإجتماعية والثقافية ولتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها في التقدم القومي"، ويشير هذا التعريف إلى ثلاثة مبادئ أساسية وهي:
  - تحضير برنامجا مخططا يهتم بالحاجات الكلية للمجتمع.
  - توفير المعونة التقنية والفنية من الهيئات الحكومية الأهلية.
  - إحداث تعاون وتكامل بين كل القطاعات.
- ✓ يعتبر المتخصصون بالعلوم الإنسانية والاجتماعية التنمية الاجتماعية أنها" تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، ويشمل ذلك الإشباع البيولوجي والنفسي الاجتماعي .بينما لدى المختصين في العلوم السياسية والاقتصادية هي الوصول بالإنسان إلى حد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغي أن ينزل عنه باعتباره حقا لكل مواطن تلتزم به الدولة"
- ✓ وتعرف التنمية الاجتماعية حسب مجالاتها ومبادئها على أنها" الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في مختلف نواحيها" (عبدو أبوه، 2015)
- ✓ ويُعرفها المصلحون الاجتماعيون على أنها" توفير التعليم والصحة والمسكن الملائم والعمل المناسب لقدرات الإنسان، وكذلك الأمن والتأمين الاجتماعي، والقضاء على الاستغلال وعدم تكافؤ الفرص، في حين يرون الرجال الدين أنها الحفاظ على كرامة الإنسان باعتباره خليفة لله في أرضه، وتحقيقا للعدالة"

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن التنمية الاجتماعية هي ذلك التغيير المقصود والمخطط له من قبل يتناول كل جوانب الحياة المختلفة تلتزم به الدولة وتعززه جهود المواطنين باستغلال الإمكانيات المتاحة ، وتهدف التنمية الاجتماعية إلى النهوض بالمجتمعات المحلية من جميع النواحي الاجتماعية والثقافية والصحية ... الخ بعد دراسة احتياجاتها وتحديد إمكانيتها وطاقاتها

المادية والبشرية ومحاولة الموازنة بين هذه الإمكانيات ، وتلك الاحتياجات مع الأخذ بعين الاعتبار الدور الفعال الذي تلعبه مشاركة و مجهودات المواطنين لأن إحساس الشعب بمسؤوليته الأولى في حل مشاكله هو أول طريق إلى التنمية الإجتماعية

2- أهمية ومجالات التنمية الاجتماعية :

أ- أهمية التنمية الاجتماعية (حوالف، 2017):

ينظر إإلى التنمية الاجتماعية على أنها تنمية علاقات الإنسان المتبادلة وقد وضع" **هوبهاوس**" أربعة معايير تستند إليها التنمية العالمية على حد قوله ويعني بها التنمية المتواصلة الشاملة ،ويذهب إلى أنه من أجل تقدم المجتمع يجب توافر هذه المعايير الأربعة وإلا فستكون التنمية منقوصة غير كاملة ،لو تخلف أحد هذه الشروط وهذه المعايير هي :الحجم (السكان)،الكفاية ،الحرية و المشاركة .

ونستنتج من هذا أن التنمية الاجتماعية معناها تطبيق العلم بكل صوره في تسيير حياة الإنسان على هذا الكوكب ،وإبراز القوى المودعة في بنيته ،تحسين المجتمع وتحسين الفرد .وتعتبر التنمية مجموعة من الخدمات الاجتماعية التي تقدم في مجللات كثيرة كالصحة والتعليم ،و التنمية عملية تخطيطية وديناميكية للتحول في ثلاث مستويات :الأول في اتجاه الأفراد بتحقيق الاشتراك في العمل الجماعي و الرغبة في الانجاز على أسس عملية ،والثاني بالتحول في البناء الاجتماعي ووظائفه لتذويب الفوارق بين الطبقات وسهولة الحراك الاجتماعي وتحقيق العدالة في توزيع الثروة وتوسيع مجالات الاقتصاد ليكون متنوعا ،كل ذلك في ظل مؤسسات لا مركزية ديمقراطية ،و المستوى الثالث التحول في علاقة المجتمع بالعالم الخارجي بتحقيق الاستقلال السياسي والتحرر الاقتصادي للوصول إلى علاقات تجارية متكافئة مع دول العالم ،مع الاحتفاظ بالخصوصية الثقافية وتطويع وتطوير التكنولوجيا مع انتقاء التكنولوجيا المتقدمة ،وكل ذلك يهدف إلى إشباع رغبات الأفراد المتزايدة والمتغيرة ولا يتم ذلك إلا عن طريق ثورة اجتماعية من جانب الدولة ،فهي تلك التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر ،دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتهم حيث يكمن الهدف منها تحقيق النمو الاقتصادي،إلا أن الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة تبين بوضوح حقيقة أن الرغبة غير كافية وإنما القدرة على تطبيق المخطط تأتي في المقدمة لذلك وجب مواجهة كل نقاط الضعف والتحديات المتعلقة بالمسألة.

ب-مجالات التنمية الاجتماعية :

تتحدد أهم مجالات التنمية الإجتماعية في ما يلي: (عبد الفتاح محمد، 2003)

- ✓ مجالات الرعاية الصحية وتثقيف الصحي والأمن الصناعي حيث أصبحت ضرورة من ضرورات المحافظة على القوى البشرية عن طريق توفير الهياكل الصحية اللازمة وتجهيزها خاصة في المناطق المحرومة ، ونشر الوعي والتثقيف الصحي لدى المواطنين
- ✓ مجالات الرعاية التربوية ،عن طريق بناء وتجهيز المدارس والمؤسسات التعليمية للقضاء على الجهل ، والأمية خاصة في القرى والمداشر النائية
- ✓ القيام بعمليات إحصائية ودراسات ميدانية للتعرف على جيوب الفقر من أجل محاربته بمختلف الطرق والوسائل
- ✓ إنشاء مجتمعات جديدة ،وتنمية القرى والأرياف من أجل إحداث تغيير فيها يجعلها الوجه الحضاري للمجتع متوافقا ريفه وحضره

- ✓ توجيه شبكة متكاملة من البرامج الإجتماعية الموجهة للفئات المحرومة بإعتبارها مجالات رحبة للتنمية الإجتماعية
- ✓ تشجيع العمل على بناء مختلف المؤسسات الإجتماعية الموجهة للفئات المهمشة (دور المسنين ،مراكز للمعوقين ، الطفولة المسعفة... الخ)

3- عناصر وأهداف التنمية الاجتماعية :

أ- عناصر التنمية الاجتماعية (النصار، 2014)

تجدر الإشارة الى أن التنمية الاجتماعية ترتكز على عناصر ثلاثة مجتمعة وضرورية وهي على النحو التالي :

الأول :تغير بنائي (Structural Change)

ويقصد به ذلك النوع من التغير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع ،ويقضي هذا التغير حدوث تحول كبير في الظواهر والعلاقات السائدة في المجتمع أي أنه تغير جذري وليس سطحي يحدث في بناء المجتمع فيغير شكله وتنظيمه وتركيب أجزائه

الثاني :الدفعة القوية (Big-Push)

والدفعة القوية لابد منها لخروج المجتمعات من حالة الركود السائدة ،وقد يحتاج ذلك الى دفعات أي مجموعة قوية لازمة لإحداث تغيرات كيفية في المجتمع ولإحداث التقدم في أسرع وقت ممكن .ويمكن إحداث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغيرات تقلل من التفاوت في الثروات والدخول بين الأفراد – توزيع الخدمات توزيعا عادلا –وجعل التعليم إلزاميا أو مجانيا قدر الإمكان وتأمين العلاج والتأمين الصحي والتوسع في مشروعات الإسكان

الثالث:إستراتيجية الملائمة (Suitabilit Strategy)

ويقصد بها الإطار العام أو الخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي في استخدام الوسائل المتاحة ،وينبغي أن تبنى التنمية الاجتماعية على وفق خطة إستراتيجية على أساس التكامل و التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث يكون واضحا للمخططين أن التنمية الاجتماعية لها وظيفتان أساسيتان تختصان في التنمية الاقتصادية إحداهما التغير الاجتماعي و الأخرى تنمية الموارد البشرية

ب-أهداف التنمية الاجتماعية :

قد حدد مؤتمر وزراء الشئون الاجتماعية في أفريقيا إبريل 1967 ، أهداف التنمية الاجتماعية في الآتي (عبدو أبوه، 2015) :

- ✓ محو الأمية، وتعميم وتحسين التعليم، والتدريب المهني والعام على جميع المستويات، وتوفير التسهيلات التعليمية والثقافية لجميع قطاعات السكان؛
- ✓ ضمان حق كل فرد في العمل، والقضاء على البطالة ورفع مستويات العمالة في كل من المناطق الريفية والحضرية، مع توفير الظروف العادلة الملائمة للعمل؛
- ✓ النهوض بمستويات الصحة، وتوسيع نطاق الخدمات الصحية الملائمة لتلبية حاجات السكان بأكملهم؛
- ✓ القضاء على الجوع ورفع مستويات التغذية؛

- ✓ النهوض بالظروف السكنية وخدمات المجتمع وخاصة بين الفئات ذات الدخل المنخفض؛
- ✓ القضاء على الظروف التي تؤدي إلى الجريمة وانحراف الأحداث؛
- ✓ تشجيع التوسع في ميدان التصنيع مع اتخاذ التدابير اللازمة لما يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية،والقضاء على العقبات الاجتماعية التي تعوق التنمية الاقتصادية؛
- ✓ مساعدة الأفراد والجماعات على مواجهة حاجاتهم وطموحاتهم المتغيرة حتى يتمكنوا من تأدية دورهم الحتمي في النضال من أجل التنمية.

ثالثا : مساهمة منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر

1- المجتمع المدني في الجزائر و التنمية (قرزيز و يحياوي، 2008):

نظرًا لإدراك الدولة الجزائرية للدور المهم لهذه المنظمات فقد عملت على تسجيلها بمختلف الطرق وساهمت في تقديم العون لها ومن ضمنها الإعفاءات الجمركية والضريبية وتذليل الصعاب وتقديم التسهيلات والتخفيف من الإجراءات الروتينية الخاصة بإنشاء تلك المنظمات ومنها مساحة كافية للعمل والتحرك كشريك فاعل وهام فبعد استقلال ، وخصوصا اثر التحول الديمقراطي وتبني سياسة التعددية الحزبية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي تشكلت العديد من الأحزاب السياسية في الجزائر، على أن الحزب مؤسسة غير رسمية في أنظمة الحكم الديمقراطية لما تتمتع به من قدرة على التأطير و التجنيد و التمثيل و المراقبة و توازيا مع دلك تم اعتماد العديد من الجمعيات الثقافية والاجتماعية والرياضية مهدت إلى نمو وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر ، التي ساهمت في بلورة نموذج غير رسمي تمثل في المجتمع المدني ، الذي احتل ولا يزال يحتل موقعا مهما ليس على المشهد السياسي في الجزائر فحسب ، بل تجاوز دوره في المستويات الأخرى خصوصا الاجتماعية والثقافية و التنموية وقد أصبح متاحا لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني ببلادنا العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وتدخلها كشريك هام فعلا في عمليات البناء والتطوير ومنها أنها أصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل

أ- تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية القريبة ، أملا في تدعيم تلك الخدمات في المناطق البعيدة والنائية.

ب- العمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية

ت- في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة.

ث- في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات

ج- في مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية.

ح- في مجال متابعة إستراتيجية مكافحة الفقر.

خ- في مجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب

د- في مجال الإسهام في تنمية المجتمعات المحلية.

ذ- في مجال الخدمات، العامة وتقوية البنية الأساسية للمجتمع.

2- دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية:

تتجلى مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية من خلال الأبعاد الآتية (ملاوي، 2008):

أ- **حرية التجمع** :فالقانون حينما يسمح بإنشاء مثل هذه المنظمات يحول حرية المجتمع إلى واقع حقيقي لها معنى مما يتيح حرية التعبير، يمكن من خلالها تحقيق مطالب الجماهير تحت ضغط كبير أو بصوت مسموع باعتبار أن الشخص منفرد لا يمثل صوته أهمية أو قوة في مواجهة سلطة قوية إن هذا قد يخدم الفقراء والمظلومين والمستضعفين حيث تكون منظمات المجتمع المدني بمنزلة أداة من الأدوات التي يمكن بها تقوية أصواتهم

ب- **التعددية والتسامح** :إن للأفراد والجماعات في المجتمع اهتمامات مختلفة ومتنوعة ومتباينة رغم الفوارق القائمة بينهم سواء أكانت هذه الفوارق حسب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو غيرها، ولذلك فان وجود منظمات مجتمع مدني يسمح لهم بممارسة حقوقهم بطريقة قانونية مشروعة ويتيح لهم التجمع وفقا لاهتماماتهم وميولهم بصرف النظر عن الفوارق القائمة بينهم . إن هذا بدوره يدعم التسامح ويساند التعددية سواء داخل المجتمع نفسه أو بين المجتمعات في حالة المؤسسات الدولية.

ت- **الاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون** :إن وجود منظمات غير حكومية عديدة ومتنوعة يعد من خصائص المجتمعات المسالمة والمستقرة التي يسود فيها الاحترام الراسخ لسيادة القانون فقيام المؤسسات الدينية مثلا بدورها من حيث إعطاء الوعظ والإرشاد للمواطنين يساعد على صقل النفوس وتهذيبها مما يؤدي دورًا مهمًا في تخفيض معدلات الجريمة ومن ثم يستطيع كل من الغني والفقير العيش بأمن وسلام واستقرار اجتماعي.

ث- **تنفيذ برامج متكاملة في مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية** كافة مثل برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الأمية، وبرامج مساعدات المرضى، وتقديم قروض ومنح للراغبين بالزواج ومساعدة أسر السجناء والمعوقين وإقامة المراكز الاجتماعية للشباب وتأمين وجبات طعام للفقراء.

ج- **إن تقديم الدعم المالي والتبرعات المادية لمنظمات المجتمع المدني من قبل الأغنياء** يعني زيادة التواصل بين مختلف طبقات المجتمع وتفهما وإيثارًا من قبل الأغنياء لاحتياجات الفقراء، وهذا بدوره يعمل على توحيد صفوف المجتمع وينشر التلاحم والتآزر بين أفراد المجتمع.

ورغم ذلك فإن هناك بعض أوجه القصور في آلية عمل، منظمات مؤسسات المجتمع المدني ببلادنا نذكر منها بإيجاز ما يلي (قرزيز و يحياوي، 2008):

أ- **التكوين والتسمية** : لو نظرنا إلى المسمى السائد لمعظم منظمات المجتمع المدني أن معظمها إن لم يكن جميعها ينطوي تحت مسمى" جمعية "ولو تمعنا لوجدنا أن غالبيتها يحمل اسم" جمعية خيرية "وهذا دليل على أن معظم تلك الجمعيات كانت بدايتها من منطلق العمل الخيري أو الإحسان والتي يتبناها البعض إما من القطاع الخاص أو من مجموعة من الأشخاص يسعون لتقديم العون والمساعدة لشريحة معينة من الناس في إطار مناطقهم، وبذلك انحصرت تلك الجمعيات في مناطق دون أخرى، كما طرأ على تكوين تلك الجمعيات نوعا من العشوائية من حيث النشأة وضعف الجانب التنموي وضعف القضايا المطلبية للتنمية الشاملة وانحصر عملها في الجانب الخدمي أو الدعائي الموسمي المعتمد على المساعدات والمعونات التي يقدمها المانحين

ب- الخدمات: اتسم نشاط تلك الجمعيات والمنظمات بالطابع التقليدي لتقديم الأعمال الخيرية. و تقديم هذه الأعمال موسميا وفي مناسبات معينة .إضافة إلى بقاء معظم المستفيدين والمستهدفين من تلك الخدمات كفئات غير منتجة وغير عاملة بانتظار الهبات والمساعدات التي سوف تقدمها لهم تلك الجمعيات.وبالتالي لم يرتبط نشاط تلك الجمعيات بالعمل الاجتماعي، والتنموي بمفهومه الشامل.

ت- مصادر الدعم المالي :ارتباط قيام أو إنشاء أو استمرار إنشاء تلك الجمعيات أو المنظمات بتوفير الدعم المادي سواء من المؤسسات والهيئات الحكومية أو الأهلية أو فاعلي الخير، فإذا توقف هذا الدعم توقف نشاط تلك الجمعيات. و كذا ضآلة الدعم المقدم من المؤسسات الحكومية المعنية أو الوكالات الداعمة والمنظمات والمؤسسات الأهلية يؤثر سلبا في مواصلة تلك الجمعيات لتقديم خدماتها . إضافة إلى عدم الاهتمام بجمع الاشتراكات من الأعضاء والمنتسبين والأشخاص المستفيدين من عمل لتلك الجمعيات والمنظمات والتي تعتبر مصدرا للتمويل، الذاتي رغم ضآلته أو محدوديته، كما أن الدعم الحكومي لتلك المؤسسات أو المنظمات والجمعيات لا يرتبط بمعايير وشروط واضحة ولهذا لم يحدث توازن في تقديم الدعم المادي حيث تستأثر بعض المنظمات والجمعيات على الدعم المادي أو التمويل من الجهات الحكومية أو المنظمات الإقليمية أو الدولة الداعمة والمانحة والأخرى لا تحصل على أي دعم يذكر

ث- البناء الهيكلي والقدرات : البناء الهيكلي لمعظم منظمات المجتمع المدني لا يرتبط بالأهداف التي تنشأ لأجلها تلك المنظمات، كما أن بعضها يفتقر إلى رسم الخطط والأهداف الواضحة والبعيدة المدى لاستمرار نشاطها. فطبيعة عمل تلك الجمعيات لا يسير وفقا للإطار المؤسسي المستند إلى تطبيق الأنظمة واللوائح الداخلية وفتح السجلات المالية والإدارية ونظام الأرشفة . كما أن عدم امتلاك بعض المنظمات أو معظمها للمقرات الدائمة يضعف عملها، وكذا تنقل أعضاءها أو توقفهم عن مزاولة نشاطهم. وافتقار عمل تلك المنظمات إلى التعاون بينها وبين المؤسسات الحكومية والداعمة لها إذْ تقتصر الصلة على تقديم الدعم المادي فقط . إضافة لقلة أو انعدام برامج التأهيل والتدريب الموجهة لقيادة وأعضاء الهيئات الإدارية العاملة في تلك المنظمات أو الجمعيات أدى إلى ضعف مستوى الأداء فيها. كما أن اختيار بعض الشخصيات الإدارية غير المؤهلة لقيادة تلك المنظمات يضعف أداءها، حيث لا تعي تلك الشخصيات إلى ضرورة عقد الاجتماعات الإدارية بانتظام وإعداد التقارير والمشروعات والموازنات لتوفر البيانات الدقيقة للجهات المانحة، وعدم التواصل والتنسيق مع المؤسسات المعنية ويأتي أخيرا عدم وضع خطوط واضحة للسلطة لمتخذي القرار في هذه المنظمات وعدم وضوح المهام والمسئوليات لدى تلك القيادات في هذه الجمعيات والمنظمات لتحسين أداءها مما يقود إلى قيام تلك المنظمات بأعمال ومهام غير ضرورية أو مزدوجة كما تكون بعيدة عن الأهداف المرسومة إن وجدت.

3- متطلبات عمل منظمات المجتمع المدني في الجزائر

يتضح انطلاقا مما سبق أن عمل مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة المنشودة ببلادنا تتحدد بالأساس فيما يأتي (قرزيز و يحياوي، 2008) :

أ- تأهيل، وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني لتمكنهم من تطبيق أساليب القيادة وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة لتلك المنظمات.

ب- تفعيل دور مكاتب الشئون الاجتماعية والعمل في الولايات وتهيئتها للقيام بمهامها من حيث الإشراف والمتابعة والتنسيق والتقييم المستمر لأنشطة وبرامج المنظمات والجمعيات المشرفة عليها

ت- وضع آلية للرقابة الداخلية وإيجاد معايير رقابية تتناسب وعمل تلك المنظمات واستحداث أساليب تتناسب والتطورات الجارية .

ث- الاستعانة بخبرات المنظمات والجمعيات الأخرى والتي تمتلك خبرة متنامية ومتطورة في هذا المجال

ج- وضع تصنيف محدد للمهام والمسئوليات والصلاحيات للعاملين والقياديين في تلك المنظمات

ح- إيجاد آلية للتواصل والتنسيق بين الجمعيات والمنظمات والجهات ذات العلاقة وعلى الأخص الحكومية

خ- توفير الدعم المادي وتوزيعه بصورة عادلة ووفقا لمتطلبات كل منظمة واحتياجاتها وليس وفقا لقربها من ذوي العلاقة من المانحين على أن تتبنى الجهة المشرفة على عمل تلك المنظمات عملية التوزيع ووفقا للدراسات والمعلومات المتوفرة لكل منظمة.

د- البعد عن مبدأ فرض الوصاية من قبل الجهات المانحة للدعم المادي، ووضع الشروط والسياسات الخاصة بها وإتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني العمل وفقا لخططها واحتياجاتها

ذ- إزاحة العراقيل، وتذليل الصعاب التي تحول دون مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني بالاشتراك مع الرجل من منطلق أن المرأة نصف المجتمع ، فكيف نعزل نصف المجتمع عن نصفه الآخر والاكتفاء بأن تعمل المرأة في سياق المنظمات النسوية فقط فيكف لنا أن نعمل على تنمية المجتمع والسير قدما نحو التنمية الشاملة دون المشاركة الفعلية لنا جميعا نساء و رجال

الخاتمة:

المجتمع المدني أحد آليات تفعيل التنمية في بعديها الوطني والمحلي، فكلما إزدادت قوته وحضوره كلما زادت فرص نجاح هذه التنمية، ولذا كان المجتمع المدني هو الأداة الأكثر فعالية في تحقيق الرقي والتقدم في الجانب الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق الديمقراطية في الجانب السياسي، وذلك لكونه قناة تواصل بين مطالب المواطنين واحتياجاتهم وبين الدولة ودرجة استجابتها للمطالب، إضافة إلى أنه يوفر بيئة سليمة للتنافس ويعمل على مراقبة السلطات المحلية وحتى الحكومة ومسائلتها.هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في تنمية وخدمة المجتمع وأثر ذلك على استقراره وتطوره حيث أضحت الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية من البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية والحد من الفقر إلا أن نجاح الشراكة فى الواقع مرهون بإشكالية كبرى تتمثل في تحديد طبيعة العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني هل هى علاقة اعتماد متبادل أم علاقة صفرية ؟بشكل عام لا يزال أثر قطاع المجتمع المدني محدودا وهامشيا في عملية التنمية في البلدان العربية ومنها الجزائر لذلك لا بد من إجراء تحديث

وإصلاحات من جانبين في هذا المجال .الجانب الأول يتضمن إصلاحات من جانب منظمات المجتمع المدني نفسها، بحيث تظهر قدرًا من تحمل المسؤولية تجاه نفسها، وتجاه مناصيرها والمتبرعين لها، وأخيرا تجاه زبائنها لضمان استمرارية التمويل ، والمجال الثاني يتضمن إصلاحات من جانب الحكومات من خلال إجراء تحديث على القوانين والتشريعات التي تتعلق بهذا القطاع بحيث يتم إعطاء هذا القطاع المزيد من الاستقلالية والدعم المالي، والتعامل مع منظمات المجتمع المدني كقطاع يشارك في عملية الاجتماعية .

المراجع:

أحمد إبراهيم ملاوي. (2008). أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية،. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية– المجلد 24 - العدد الثاني* ، 258.

الهادي عبدو أبوه. (2015). الاقتصاد التضامني والتنمية الاجتماعية الإمكانيات والواقع في موريتانيا،. تأليف *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص: التحليل الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة أبوبكر بلقايد –تلمسان-،2014-2015* ،. تلمسان الجزائر.

رحيمة حوالف. (2017). تحديات التنمية الاجتماعية في الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط ،. *مجلة البدر الحجم 9،العدد 01 شهر يناير سنة 2017* ، 11.

عبد الرحمان صوفي عثمان، و محمود محمود عرفان. (2014). دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني)الضرورات والمستلزمات. ،*مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية ،جامعة السلطان قابوس ،سلطنة عمان،العدد السابع 2014* ، 72.

علي محمد ديهوم، و فتحي بلعيد أبو رزيزة. (2017). المجتمع المدني و دوره في التنمية المحلية. *المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس*. كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ،جامعة الأسمرية ،ليبيا ،ديسمبر 25-27ديسمبر 2017.

محمد عبد الفتاح محمد. (2003). *ممارسة تنظيم المجتمع في الأجهزة و المنظمات الاجتماعية ،المكتب الجامعي الحديث ،الطبعة الاولى*. الاسكندرية مصر.

محمد قرزيز، و مريم يحياوي. (2008). دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، بين الثبات والتغير. ، *الملتقى الوطني حول التحولات الاقتصادية واشكالية التنمية بالجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف*. الشلف الجزائر.

نجاة يحياوي. (2011). ،معوقات التنمية الاجتماعية في المجتمع المحلي دراسة ميدانية في بلدية –عين الناقة. ،*أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع ،جامعة محمد خيضر بسكرة* . بسكرة الجزائر.

نزار عبد السادة النصار. (2014). دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية دراسة استطلاعية في جامعة واسط. *مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية ،العدد السادس عشر السنة السادسة 2014 ،جامعة واسط ،العراق* ، 28.